دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أثر التنوع البنائي على الدلالة البيانية في الجملة القسمية في القرآن الكريم
المصدر:	مؤتة للبحوث والدراسات - العلوم الانسانية والاجتماعية -الاردن
المؤلف الرئيسي:	القماز، يوسف
المجلد/العدد:	مج 17, ع 5
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2002
الصفحات:	45 - 70
رقم MD:	125919
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch, HumanIndex
مواضيع:	المبنيات، القسم في القرآن، الجملة القسمية، إعراب القرآن، بلاغة القرآن، التنوع البنائي، المعرب و المبني، القرآن الكريم، نحو القرآن، المباحث القرآنية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/125919

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

أثر التنوع البنائي على الدلالة البيانية في الجملة القسمية في ألقرآن الكريم

يوسف القماز

قسم اللغة العربية،كلية الآداب،جامعة مؤتة

ملخص

الغرض من هذه الدراسة بيان بعض أحوال الجملة القسمية في القرآن الكريم من مادة قسم، وتوضيح أركانها: المقسم، المقسم به، من خلال مستويين:

أولهما: البناء الشكلي وهيئة التركيب وما يتعلق به من حيث إثبات الأركان أو حذفها وشكلية الإسناد، وتتبع مضان وجودها على هذه الهيئات بصورة إحصائية في كتاب الله عز وجل.

ثانيهما: تحليل هذه الأبنية في ضوء المعايير البلاغية، ومحاولة إبراز ما يمكن من النكات البلاغية المترتبة على استخدام هذه الأبنية في صورها المختلفة، ومحاولة إثبات أن التغير في البناء الشكلي يقتضي تغيراً في الدلالة والهدف.

Abstract

The purpose of this study is to explicate swearing (oath) sentences in the Koran and their basic components:

The person who swears and the thing / person sworn of.

The first level is the structural form and what is relevant to it, such as the forms that prove the components or their deletion, the form of the predicate, and assessing where they may occur statistically in the Koran.

The second level handles the structural analysis of such forms in light of rhetorical criteria and the attempt to show rhetorical points that result from employing such forms, and finally the attempt to prove that structural change that yields semantic change.

مقدمة:

يعد الحديث عن القسم ضرباً من الخوض في جزئية من موضوعات علم المعاني، فقد أدرجه البلاغيون تحت عنوان : الإنشاء، وعلى الأخص غير الطلبي منه، الذي تتنوع صيغه بين: صيغ العقود، والتعجب، والمدح والذم، وبعض أفعال المقاربة، والرجاء، ومنها القسم.

وقد أهمل البلاغيون دراسة هذه الأنواع من الإنشاء؛ لقلة ما فيها من أسرار بلاغية، واعتبروا أن هذه الصيغ في معظمها يعود إلى الخبر، وركزوا البحث في الإنشاء الطلبي؛ لما يمتاز به من لطائف ونكات بلاغية.

وما من شك إذا أمعنا النظر، وأعدنا التدقيق، لوجدنا الحاجة ماسة لدراسة بعض هذه الأنواع غير الطلبية؛ لما تنطوي عليه من أسرار دفينة، ومعان عظيمة تثري البحث البلاغي العربي، وتزيد في لاتساع دائرة التذوق الأدبي، وتضيف لبنات جديدة في صرح البلاغة العربية الشامخ.

وما هذا البحث إلا محاولة جادة في استخراج بعض لطائف هذه الصيغة (صيغة القسم) ورقائقها في نواحيها البلاغية، واستظهار ما فيها من أسرار دفينة، آخذين في الاعتبار، بروز أهمية هذه الصيغة، من خلال تنوع أركانها الثلاثة، الذي يستدعي تنوعاً في الدلالات، والعلاقات في النصوص القسمية.

وتتخذ هذه الدراسة من القرآن الكريم منهلاً عذباً، وأساساً تقوم عليه؛ لما ينطوي عليه هذا الكتاب العظيم من تنوع في إبراز الصيغ القسمية في أشكالها المتعددة، ولاعتباره المثال الذي يحتذى به في النماذج البلاغية عند الكتاب والدارسين من أهل الفن القولي، والأدب العربي الأصيل.

وتجدر الإشارة – وأنا بصدد الحديث عن هذا البحث – إلى التنويه إلى بعض الدراسات التي سبقت في مجال صيغة القسم، وأخص بالذكر، كتاب الإمام ابن القيم الموسوم (بالتبيان في أقسام القرآن)[1] وكتاب (إمعان في أقسام القرآن)[2] لعبد الحميد الفراهي، وقد تبين أن تلك الدراسة، ذات طبيعة شرعية إسلامية، مع الإشارة إلى بعض اللطائف في مجال الدرس البلاغي. وتسهيلاً للبحث، فقد تناولته من وجهتين: إحداهما: البناء الفني للصيغة، والثانية: تنوع الدلالة تبعاً لتنوع البناء، محاولاً استخراج ما أمكن من لطائف تدور في هذا الفلك.

البناء الفني لصيغة القسم:

يتكامل البناء الفني (الشكلي) لصيغة القسم، عند اجتماع أركانه الثلاثة، التي تشتمل على عنصرين أساسيين في موقع القسم هما: المقسم، والمقسم به، وعنصر ثالث هو ما يسمى جملة جواب القسم. وقد اجتمعت هذه الأركان الثلاثة في قول الراجز عبد الله بن كيسية:

واقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر (٣)

فقد اجتمع في هذه الصيغة، المقسم (أقسم)، والمقسم به (لفظ الجلالة)، وجواب القسم (ما مسها من نقب ...) وتسمى هذه الجملة أحياناً (بالمقسم عليه)، فالصيغة القسمية تتمثل في بنائها الشكلي المتكامل بذكر المقسم (فعل القسم) متعدياً إلى المقسم به بالباء، ثم الإتيان بالمقسم عليه (جواب القسم)، وقد ورد هذا التكامل في القرآن الكريم في عدة مواضع منها: قوله تعالى: "فلا أقسم برب المشارق والمغارب إنا القادرون" [٤] وقوله تعالى: وأقسموا بالله جهد أيمانهم لا يبعث الله من يموت" [٥] ومواضع أخرى [٦]-[٧].

إن بناء الجملة القسمية على هذا الوجه التام، مكتمل الأركان، يشكل في نظرنا المستوى المعياري المقيس عليه، وإن أي اعتبارات تغييرية تطرأ على هذا البناء الشكلي سواء أكان هذا التغير حذفاً، أو زيادة، أو غير ذلك من أنواع التغير، تعد اتساعاً وانحرافاً عن هذا المعيار، لا يصار إليه إلا لغرض وسر من الأسرار البلاغية والنكات الفنية.

ومن خلال التتبع الإحصائي لهذه الصيغة في شكلها المتكامل، تبين أنها وردت في القرآن الكريم أربع عشرة مرة على النحو التالي:

أ – صيغ الماضي:

١) "أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم" [٨].

٢) "وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها"[٩].

٣) "وأقسموا بالله جهد أيمانهم لا يبعث الله من يموت " [١٠].

٤) "وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن " [١١].

٥) " وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءهم نذير ليكونن أهدى من إحدى الأمم" [١٢].

وعند تحليل مستوى الخطاب الفعلي من حيث الزمن، نجد أن كل ما ورد في الصور السابقة، لا يخرج فعل القسم عن صيغة الماضي مسنداً إلى واو الجماعة، على اختلاف في مرجعية هذه الواوات، ففي سورة المائدة مثلاً: نجد أن الضمير الواو، يعود إلى المنافقين من خلال ذكر تمام الآية وهي قوله تعالى: "ويقول الذين آمنوا أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد إيمانهم إنهم لمعكم حبطت أعمالهم فأصبحوا خاسرين"[١٣]. فقد جاء في تفسيرها ما نصه: "يقول المؤمنون تعجباً من حال المنافقين إذا هتك الله سترهم: (أهؤلاء الذين أقسموا ...الآية)، أي: حلفوا لكم يا معشر اليهود بأغلظ الإيمان إنهم لمعكم بالنصرة والمعونة كما حكى الله عنهم بقوله تعالى: "وإن قوتلتم لننصرنكم". " حبطت أعمالهم فأصبحوا خاسرين"، أي: بطلت أعمالهم بنفاقهم فصاروا خاسرين في الدنيا والآخرة" [١٤].

وفي سورة الأنعام، نجد أن الواو، تعود إلى كفارقريش، فقد وردعن محمد بن كعب القرظي والكلبي أنّ قريشاً قالت: "يا محمد أنت تخبرنا عن موسى كانت له عصا يضرب بها الحجر فتنفجر منه اثنتا عشرة عينا، أو تخبرنا أن عيسى كان يحي الموتى، فأتنا بآية حتى نصدّقك ونؤمن بك، فقال رسول الله صلى الله علية وسلم: "أي شيء تحبون؟ قالوا: تجعل لنا الصفا ذهباً، وابعث لنا بعض موتانا نسأله عنك، أحق ما تقول أم باطل، وأرنا الملائكة يشهدون لك، قال رسول الله صلى الله علية وسلم: "إن فعلت بعض ما تقولون أتصدقونني؟ قالوا: نعم، والله لئن فعلت لنتبعنك أجمعين"[١٥].

وفي الآية الثالثة المأخوذة من سورة النحل، نجد أن الضمير الواو، يعود على المشركين، وذلك من خلال تمام الآية وهي: قوله تعالى: "وأقسموا بالله جهد أيمانهم لا يبعث الله من يموت بلى وعداً عليه حقاً ولكن أكثر الناس لا يعلمون" [١٦]. قال ابن كثير في تفسير هذه الآية ما نصه: "يقول تعالى مخبراً عن المشركين انهم حلفوا فأقسموا بالله جهد أيمانهم أي: اجتهدوا في الحلف، وغلّظوا الأيمان على أنهّ لا يبعث الله من يموت، أي: استبعدوا ذلك وكذبوا الرسل في إخبارهم لهم بذلك، وحلفوا على نقيضه" [١٧].

أما الآية الرابعة فالضمير الواو فيها ،يعود إلى المنافقين وذلك من خلال سياق الآية،وتمامها قوله تعالى: "وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن قل لا تقسموا طاعة معروفة إن الله خبير بما تعملون" [١٨]. وقد جاء في تفسيرها ما نصه: "يقول الله تعالى مخبراً عن أهل النفاق الذين كانوا يحلفون للرسول-صلى الله عليه وسلم -لئن أمرتهم بالخروج في الغزو ليخرجن، قال الله تعالى (مجيباً): قل لا تقسموا " أي: لا تحلفوا، وقوله تعالى: (طاعة معروفة) قيل معناه: طاعتكم طاعة معروفة أي: قد علم طاعتكم إنما هي قول لا فعل معه، وكلّما حلفتم، كذبتم، كما قال عنهم: "يحلفون لكم لترضوا عنهم" [١٩] وقال تعالى: اتخذوا أيمانهم جنة" [٢٠]، فهم من سجيتهم الكذب حتى فيما يختارونه كما قال تعالى عنهم: "ألم تر إلى الذين نافقوا يقولون لإخوانهم الذين كفروا من أهل الكتاب لئن أخرجتم لنخرجن معكم ولا نطيع فيكم أحداً أبداً وإن قوتلتم لننصرنكم والله يشهد أنهم لكاذبون" [٢١].

أما الآية الخامسة، فالضمير الواو يعود فيها إلى كفار قريش، وتمامها قوله تعالى: "وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءهم نذير ليكونن أهدى من إحدى الأمم فلما جاءهم نذير ما زادهم إلا نفورا " [٢٢]. قال الرازي في تفسير هذه الآية: "لما بين إنكارهم للتوحيد ذكر تكذيبهم للرسول-صلى الله عليه وسلم-ومبالغتهم فيه"[٢٣]. وقال الشوكاني في تفسير نفس الآية: " المراد قريش، اقسموا قبل أن يبعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم بهذا القسم حين بلغهم أنّ أنّ أهل الكتاب كذبوا رسلهم... فلما جاءهم ما تمنوه وهو رسول الله- صلى الله عليه وسلم ... ما زادهم مجيئه إلا نفوراً منهم عنه وتباعداً عن إجابته" [٢٤].

من خلال النصوص القرآنية السابقة، يتبين لنا أن الضمير (واو الجماعة) في جميع ما سبق ينحصر في- حسب أقوال المفسرين-المنافقين، أو كفار قريش، أو منكري البعث والمشركين، ويتبين أيضاً: أن جميع الأقسام التي أقسموا بها قد بلغت الغاية القصوى في اليمين؛ تأكيداً منهم لما ذهبوا إليه من معان، وعند مطابقة ما ذهبوا إليه مع معيار الواقع، نجد كذب وبهتان ما ذهبوا إليه، فالواقع يعد المعيار الذي تنحصر عنه الجمل صدقاً أو كذباً، فهم قد جانبوا الصواب فيما ذهبوا إليه، بدليل الواقع من جهة وأبعد من ذلك، بدليل تكذيب الله عز وجل لهم، فلم يقع أي من أيمانهم في حيز الإيجاب، فالمنافقون مثلاً لم يقع منهم نصر لليهود، كما أن أهل مكة وقريشاً لم يؤمنوا بالآيات لما جاءتهم فضلاً على تكذيبهم بالبعث، و لم يخرج المنافقون مع النبي - صلى الله عليه وسلم – في غزواته بل تخلفوا عنه - صلى الله عليه وسلم - في أحد وفي الخندق وفي تبوك كما هو معلوم من السيرة، ونجد أيضاً: أن قريشاً لم تؤمن عندما بعث الله منها نذيراً وبشيراً، بل كذبوا وازدادوا كفراً، والخلاصة أنه لم يتحقق أي من أجوبة القسم التي أشارت إليها الآيات، ففي جميعها دليل على كذب هذه الأنواع، من المنافقين، والمشركين، وكفار قريش، ومنكري البعث.

وعند تحليل مستوى الخطاب في إطاره الشكلي، نجد ثبات صورة الماضي المثبت على نمط واحد في حيز القسم، وأنّ التغاير وقع في حيز جواب القسم فقط؛ فقد تعدد الجواب ما بين إثبات المعية في سورة المائدة، والإيمان بالآيات في سورة الأنعام، وإنكار البعث في سورة النحل، والمشاركة في الخروج والقتال في سورة النور، وأخيراً الاهتداء في سورة فاطر.

ومن الجدير بالذكر- قبل الانتقال إلى صيغة المضارع – القول: إنهّ لم يقع في كتاب الله عز وجل ما يشير إلى استخدام الماضي المنفي من صيغ القسم من مادة(ق س م).

ب- صيغ المضارع المثبت:

إذا كانت صور الماضي المثبت قد وردت من خلال خمس آيات، فإنّ صيغ المضارع المثبت من مادة (ق س م) لم ترد إلا من خلال آيتين اثنتين في سورة المائدة هما قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم إن أنتم ضربتم في الأرض فأصابتكم مصيبة الموت تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله إن ارتبتم لا نشتري به ثمناً ولو كان ذا قربى ولا نكتم شهادة الله إنا إذاً لمن الآثمين"(٢٥). وقوله تعالى "فإن عثر على أنهما استحقا إثماً فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما وما اعتدينا إنّا إذاً لمن الظالمين" (٢٦).

ويكتمل معنا النص من خلال ذكر الآية الكريمة التي تليها فقد تبين المراد والغرض من هذا القسم وهي قوله تعالى: "ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجهها أو يخافوا أن ترد أيمان بعد أيمانهم واتقوا الله واسمعوا والله لا يهدى القوم الفاسقين"(٢٧) وحتى نقف على معنى القسَم في هاتين الآيتين، نورد ما ذكره أبو حيان في البحر المحيط حيث قال: "روى البخاري وغيره عن ابن عباس – رضي الله عنهما – قال: كان تميم الداري وعدي يختلفان إلى مكة فخرج معهما فتى من بني سهم، (قيل: اسمه بديل بن أبي مارية مولى العاص بن وائل السهمي)، فتوفى بأرض ليس فيها مسلم، فأوصى إليهما فدفعا تركته إلى أهله، وحبسا جاماً من فضة مخوصاً بالذهب، فاستحلفهما بعد العصر النبي – صلى الله عليه وسلم – ما كتمتما ولا اطلعتما، ثم وجد الجام بمكة فقالوا: اشتريناه من عدي وتميم، فجاء الرجلان من ورثة السهمي فحلفا إن هذا الجام للسهمي ولشهادتنا أحق من شهادتهما وما اعتدينا قال: فأخذ الجام، وفيهم نزلت الآية"(٢٨).

ومن خلال الوقوف على معنى الآيات، يتبين لنا إمكانية جعل القسم بصيغ مختلفة، من ماض إلى أمر إلى نهي وغير ذلك، ولكنّنا نجد أنّ النص القرآني قد استخدم هذه الصيغة الخاصة (يقسمان)، وهي المضارع المتصل بياء الغيبة، وأسقط استعمال تاء الخطاب أو نون التكلم فلم يقل فتقسمان، ولا فليقسما، ولا أقسما، وذلك لاعتبارات بلاغية نلمحها من خلال اختيار ياء الغيبة من بين مخصصات الفعل للمضارعة من أحرف (أنيت).

هذه الاعتبارات تكمن في إثبات الشهادة من خلال استخدام نص القسم أو نفي الشهادة، وإثبات نقيضها من خلال أيضاً استخدام نص القسم نفسه(يقسمان)، وتصوير حدوث ذلك منهم الآن إذا اعتبرنا أن المضارع للحال، أو تصوير ما يمكن أن يكون منهم على اعتبار أن المضارع للاستقبال.

ج– صيغ المضارع المنفي:

١) "فلا أقسم بمواقع النجوم" (٢٩).

٢) فلا أقسم بما تبصرون" (٣٠).

٣) فلا أقسم برب المشارق والمغارب إنا لقادرون" (٣١).

٤) لا أقسم بيوم القيامة، ولا أقسم بالنفس اللوامة"(٣٢).

٥) فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس" (٣٣).

٦) فلا أقسم بالشفق" (٣٤).

٧) لا اقسم بهذا البلد" (٣٤).

الملاحظ أنّ استخدام القسم المنفي، قد جاءت جميع صوره على وزن أفعل، أي: صيغة المضارع المتكلم المفرد مع لا النافية، وجاءت تكراراته في سبع آيات، وفي جميعها ، المسند إليه المحذوف وجوباً، هو الله سبحانه

وتعالى، ولم يرد في القرآن الكريم على هذه الشاكلة، أعني استخدام صيغة "أفعل" مثبتاً أبداً ولا على أي صورة أخرى للنفي.

وقد اختلف علماء العربية والمفسرون في نفيِّ القسم في هذه الصيغ، هل هو على بابه، أم المراد بالنفي: الإثبات، بمعنى أقسم؟ ويوضح لنا النسفي بعض هذه الآراء في معرض تفسيره لقوله تعالى "لا أقسم بيوم القيامة " يقول: أي (أقسم)، عن ابن عباس و(لا) صلة، كقوله "لئلا يعلم"... وعليه الجمهور، وعن الفراء : "لا": رد لإنكار المشركين البعث، كأنه قيل: ليس الأمر كما تزعمون، ثم أقسم بيوم القيامة، وقيل: أصله (لا أقسم) كقراءة ابن كثير، على أن اللام للابتداء، وأقسم: خبر مبتدأ محذوف أي: لأنا أقسم، ويقويه أنه في الإمام (المصحف الإمام) بغير الألف، ثم أشبع فظهر من الإشباع ألف، وهذا اللام يصحبه نون التأكيد في الأغلب ، وقد يفارقه"[٣٦].

وترى الدكتورة عائشة بنت الشاطئ: أن هناك سراً بيانياً في هذا الأسلوب،يتمثل في أن النفي مسلط على الحاجة إلى القسم، لا إلى نفي القسم فتقول – بعد أنّ تفند مجموعة من آراء السابقين، مستنبطة هذا الفهم من خلال تحليل النصوص القرآنية – تقول: "أفلا يهدينا تدبر سياق آيات (لا اقسم) لله تعالى وحده، إلى سر البيان في "لا" تنفى حاجته جل جلاله إلى القسم؟ بلى، وإنما نحتاج نحن البشر إلى أن نقسم دفعاً لمظنة اتهام، أو إزاحة الشك، ومن ثم نلمح سر العربية إذ تستعمل هذا الأسلوب، حيث تنفي الحاجة إلى القسم في مواضع الثقة واليقين، وفرق بعيد أقصى البعد بين أن تكون"لا" لنفي القسم-كما قال بعضهم – وبين أن تكون لنفي الحاجة إلى القسم كما يهدي إليه البيان القرآني، ومن نفي الحاجة إلى القسم يأتي التوثيق والتقرير ؛لأنه يجعل المقام في غنى بالثقة واليقين عن الإقسام. والسر البياني لهذا الأسلوب، يعتمد في قوة اللفظ على ما يبدو بين النفي والقسم من مفارقة مثيرة لأقصى الانتباه، وما نزال بسليقتنا العربية نؤكد الثقة بنفي الحاجة معها إلى القسم فنقول لمن تثق فيه: لا تقسم، أو: من غير يمين، مقرراً بذلك أنه موضع ثقتك فلست بحاجة إلى أن يقسم لك، كما تقول لصاحبك: لا أوصيك بكذا تأكيداً للتوصية ... بنفي الحاجة إليها"[٣٧].

والتتبع لأساليب الخطاب العربي، يطلعنا على نقيض ما ذهبت إليه الدكتورة عائشة، فقد يأتي نفي الفعل تقريراً لعدم الثقة وإثباتاً للحكم الذي يريد المقسم نفيه، وكأنّ الأدلة واضحة في ثبوته (أي الحكم)، وأنّ القسم ساعتئذ لا يجدي نفعاً، فالقسم ونفيه سواء، ويمكننا فهم ذلك من خلال قوله تعالى: "وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن قل لا تقسموا طاعة معروفة أن الله خبير بما تعملون"[٣٨].

فقد ورد في تفسير هذه الآية بعض الوجوه المؤيدة لما ذهبنا إلية من نفي الفعل قد يأتي تقريراً لعدم الثقة إثباتاً لتقرر الحكم في نفس المتكلم قال الزمخشري في تفسيرها" طاعتكم طاعة معروفة بأنها بالقول لا بالفعل، أو: طاعة معروفة أمثل وأولى بكم من هذه الأيمان الكاذبة" (٣٩).

وفي صفوة التفاسير نجد ما يقارب هذا المعنى إذ يقول: "لا تحلفوا فإنّ أيمانكم كاذبة" (٤٠). فنهيه عن القسم عند الشيخين لعدم الحاجة إليه، وذلك لعدم الثقة بالحالفين ومما يقولون، كأنك تقول لشخص لا تثق به، ويريد أن يؤكد لك ما يقول باليمين: لا تقسم أو لا حاجة لي بقسمك.

ويرى صاحب كتاب بلاغة القرآن أن نفي القسم (من الأساليب البليغة في التوكيد والتحقيق للدلالة على أن المخبر عنه واضح بين لا يحتاج إلى قسم) (٤١).

ومما لا شك فيه أنّ وجود (لا) في بداية (أقسم) يشكل معضلة لغوية ، لكثرة الاحتمالات والآراء الواردة في معناها عنئذ، مما يستدعى أن تخصص في بحث خاص،والأجدر بنا أن نأخذ برأي الجمهور من أنّ نفي القسم آكد من القسم نفسه في الأساليب القرآنية السابقة" (٤٢).

د – صيغ الأمر:

تشير الدراسات النحوية والبلاغية إلى أن أسلوب الأمر يمكن أن يأتي على عدة صور، (٤٢) الأولى: من خلال فعل الأمر المباشر كقوله تعالى: "يا أيها المدثر قم فأنذر" (٤٤). والفاعل (ساعتئذ) ضمير مستتر وجوباً إلا إذا كان من الأفعال الخمسة كقوله تعالى: "وأقيموا الصلاة وآتو الزكاة واركعوا مع الراكعين" (٤٥).

الثانية: من خلال الفعل المضارع المقترن بلام الأمر كقوله تعالى: " لينفق ذو سعة من سعته" (٤٦).

الثالثة: من خلال المصدر النائب عن فعل الأمر كقوله تعالى: "وبالوالدين إحسانا" (٤٧).

الرابعة: من خلال اسم فعل الأمر كصه ومه، وما يصاغ على وزن فعال مثل: دراك زيداً (٤٨)، وقوله تعالى: "فضربَ الرقاب" (٤٩).

الخامسة: من خلال الجمل الخبرية اللفظ الإنشائية المعنى، كقوله تعالى في معرض الحديث عن المسجد الحرام: "فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا" (٥٠) أي: فأمنوه، قال القاضي أبو يعلى: "لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر وتقديره: ومن دخله فأمنوه"(٥١).

السادسة: ما يفهم من قرائن النص على أنه أمر كقوله تعالى في معرض الحديث عن المسجد الحرام والحج: "فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمناً والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ومن كفر فإن الله غني عن العالمين" (٥٢).

والشاهد في قوله تعالى "ولله على الناس حج البيت ..." أي حجوا؛ فالله سبحانه وتعالى يأمر الناس بالحج، ومن المعلوم شرعاً أنه الركن الخامس من أركان الإسلام، وحكمه الوجوب، كما هو مقرر عند الأصوليين والفقهاء، أمَّا كيفية الاستدلال بالقرائن على هذاالوجوب، فقد ورد في تفسير أبي السعود ما ينص على ذلك إذ يقول: "وضع (ومن كفر) موضع من لم يحج تأكيداً لوجوبه وتشديداً على تاركه، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: "من مات و لم يحج فليمت إن شاء يهودياً أو نصرانياً"، ولقد حازت الآية الكريمة من فنون الاعتبارات المعربة عن كمال الاعتناء بأمر الحج والتشديد على تاركه ما لا مزيد علية ؛ فقد أوثرت صيغة الخبر الدال على التحقيق، وأبرزت في صورة الجملة الاسمية الدالة على الثبات والاستمرار على وجه يفيد أنه حق واجب لله سبحانه في ذمم الناس لا انفكاك لهم عن أدائه والخروج عن عهدته، وسلك بهم مسلك التعميم ثم التخصيص والإبهام ثم التبيين والإجمال"[٥٣].

فالصيغة المختارة للدلالة على الأمر هنا، هي صيغة الخبر، والمختار: الجملة الاسمية الدالة على الثبات والاستمرار والمكونة من المبتدأ المؤخر (حج)، والخبر المقدم(لله على الناس)، لا الجملة الفعلية التي تفيد التجدد والحدوث، ووضع (من كفر) موضع من لم يحج يعني: أنَّ من يقوم بالحج فهو المصبوغ بصبغة الإسلام المقابلة للكفر، أي: إما أن تحج فتتصف بالإسلام الأيمان، وإما ألا تحج فتصطبغ بصبغة الكفر، ثم كان التخصيص من (استطاع إلية سبيلا) في النص بعد التعميم (على الناس) ليستثنى عدم المستطيع.

وما من شك أنَّ وضع الخبر في هذا الموطن، موضع الإنشاء (الأمر)، فيه إشارات بلاغية لطيفة تتمثل في التلطف بالمخاطب من جانب، وإظهار الحرص على المطلوب، وحمل المخاطب على القيام بالفعل من جهة أخرى [٥٤].

والشواهد القرآنية على هذا الأسلوب، (أي وضع الخبر موضع الإنشاء)كثيرة [٥٥]. ونحن إذ نورد هذه الأمثلة ، لنصل إلى نتيجة تتمثل في وجوه استخدام (القسم) الدال على الأمر، وصوره في القرآن الكريم. وعند البحث والاستقصاء، يمكننا أن نقول: إنَّه قد وردت صيغة القسم متكاملة في شكلها الأمري مرة واحدة في القرآن الكريم وهو من خلال قوله تعالى حكاية عن النفر الذين عقروا الناقة من قوم صالح عليه السلام: "قالوا تقاسموا بالله لنبيتنه وأهله ثم لنقولن لوليه ما شهدنا مهلك أهله وإنا لصادقون" [٥٦].

وتوضح الصيغة أنَّ الطلب كان منهم جميعاً لهم جميعاً، بدليل صيغة (تفاعل) قالوا تقاسموا، وذلك حتى لا يتخلف أحد عن الخطة المزمعة في الإيقاع بصالح عليه السلام وأهله ليلاً، وجعلها سراً مكتوماً لا يذيعونه ولا يتناقلونه، والعرب عندما يعوزها مثل هذه الأمور العظيمة تلجأ إلى توكيده بالقسم بمعظم وتطلب ذلك.

فالأمر من مادة (ق س م)، لم يرد إلا مرة واحدة مستخدمة صورة فعل الأمر المسند إلى واو الجماعة دون غيرها من الصيغ، ولعل السبب يعود إلى كون القسم يفيد معنى التوكيد، والتوكيد يحتاج أحياناً أن يكون في أسلوب واضح بين القالب، مباشر الدلالة، فلا يحتمل أن يكون بأساليب غير مباشرة كما رأينا في بعض دلالات الخبر على الأمر في الآيات السابقة.

وإذا ما ذهبنا إلى ما هو أبعد من ذلك، أمكننا القول: إن هذه الصيغة (تقاسموا) في الآية الكريمة لا تخلص للأمر إذا علمنا أنّ حد الأمر يستوجب طلب الفعل على وجه الاستعلاء والإلزام كما هو مقرر عند البلاغيين والأصوليين [٥٧]، فقد فقدت الصيغة (تقاسموا) حد الاستعلاء؛ إذ الطلب كان منهم جميعاً إليهم جميعاً، واعتبارهم متكافئين متساوين في الاشتراك في العمل، وهو قتل صالح عليه السلام وأهله؛ وهذا ما تفيدنا صيغة (تفاعل) من معنى المشاركة، حيث المشارك فيها يحمل معنى الفاعلية من جهة، والمفعولية من جهة أخرى، فيكون كل منهما فاعلاً في اللفظ مفعولاً في المعنى[٥٨]، وفي التسهيل لابن مالك: "إن الاسمين من نحو: ضارب زيد عمراً، ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب ولو أتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز" [٥٩]، ومنه قول الراجز أبو حيان الفقعسي[٦٠].

قد سالم الحياتُ منه القدما الأفعوان والشجاع الشجعما

فالأمر إذاً في الآية السابقة، يمكننا اعتباره قد خرج على خلاف مقتضى ظاهره لإفادة معنى جديد هو ... الالتماس؛ باعتبار الطلب صادراً من أنداد إلى أنداد.

ومن جهة أخرى يمكن أن نحمل معنى الآية على الأمر الخالص الذي يفيد الإلزام والاستعلاء إذا تبين أنّ المتقاسمين هم غير الطالبين (الآمرين)، والذي يبين ذلك ما قاله علماء التفسير في مرجعية الضمير في (قالوا) من قوله تعالى: "قالوا تقاسموا" وبعد مراجعة مجموعة من التفاسير لبيان مرجع الضمير في قالوا، تبين أنّ الطلب منهم وإليهم أي من ند إلى ند ، قال الخازن: " قالوا تقاسموا: أي يقولون بعضهم لبعض: احلفوا بالله" [٦١]، وبهذا يبقى احتمال كون الصيغة غير خالصة للأمر وارداً بل إنّ هناك من المرجحات الأخرى ما يخرجها عن صيغة الأمر الخالص، فقد ورد عند الرازي وغيره ما يشير إلى هذه المرجحات وهي:

أولاً: احتمالية كون (تقاسموا) في محل الحال.

ثانياً : احتمالية كون (تقاسموا) تفسيراً ل (قالوا).

قال الرازي: "أما قوله تعالى" تقاسموا بالله "فيحتمل أن يكون أمراً أو خبراً في محل الحال بإضمار قد أي: قالوا متقاسمين" [٦٢].

وقال الشوكاني: "ويجوز أن يكون (تقاسموا) فعلاً ماضياً مفسراً ل (قالوا)، كأنّه قيل ما قالوا ؟ فقال: (تقاسموا)[٦٣].

ويضعف من هذه الاحتمالية عند الرازي ومن ساوّ على رأيه، من كون الجملة محتملة للحال، احتياجها إلى إضافة (قد)، ومن المقرر أنّ ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

وفي رواية فتح القدير نجد أنّ (تقاسموا) قد خرجت من الإنشائية إلى الخبرية، إذ اعتبرت تفسيراً لفعل ملض هو (قالوا) وهذا أيضاً يضعف كونها أمرية إنشائية.

هـ – صيغ النهي:

وحدّ علماء البلاغة النهي بأنه: طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء والإلزام [٦٤]. وليس للنهي إلا صيغة واحدة في العربية هي: المضارع المقرون بلا الناهية الجازمة كقوله تعالى: "ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً"[٦٥][٦٦].

والناظر في القرآن الكريم للبحث عن النهي من مادة (ق س م) متكامل الأركان يجد أنه: لم ترد صيغة القسم متكاملة على معنى النهي، والذي ورد فقط صيغة غير مكتملة محذوفة المتعلّق وهي قوله تعالى: "قل لا تقسموا طاعة معروفة إنّ الله خبير بما تعملون" [٦٧].

والمعنى: لا تقسموا بالله.

وواضح أنّ حذف المتعلّق هنا، لئلا ينصب النهي عليه باعتباره أحد متعلقات الفعل "تقسموا" فلو قال "لا تقسموا بالله لكان النهي عن القسم بالله، وجواز القسم بغيره، مع أنّ المراد نفي إصدار القسم منهم، لا نفي كونه بالله، والله أعلم.

والنهي عن القسم في الآية السابقة تكتمل فيه مواصفات النهي الحقيقي؛ ففيه طلب كف عن الفعل، ويحمل معنى الاستعلاء باعتبار أنّ الناهي هو الرسول – صلى الله علية وسلم – بأمر من الله، أما الإلزام، فهو من جهة امتثال المخاطبين لذلك النهي.

ولا يبعد أيضا أن يكون النهي قد خرج على خلاف مقتضى ظاهره ليفيد معنى التيئيس، قياساً على قوله تعالى: "لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم" [٦٨]. وما من شك أنّ التيئيس من قبول القسم والحكم الذي تضمنه، أشد على المخاطبين من النهي عنه.

مما سبق يتبين أنّ البناء الشكلي المتكامل في الجملة القسمية يكمن في توفر عناصرها الثلاثة، المقسم والمقسمَ به، وجواب القسم المقَسم عليه) وهو ما يمكن أن نطلق عليه عندئذ بمصطلح المساواة؛ حيث تكون الألفاظ في

الجملة على قدر المعاني في الجملة القسمية، وهو أيضاً ما سنعتبره جدلاً المعيار الذي تنحرف عنه الدلالات زيادة أو نقصاً، حذفاً أو إثباتاً " وقد عبر عن هذه المسألة (بالدرجة الصفر للكتابة) عند بعض الغربيين [٦٩]. والمتصوَّر في الذهن، أنّه لا يعدل عن تمام الأركان السابقة في الجملة القسمية، والانحراف عنه إلا توسعاً على الأصل المعياري فلا يصار إليه إلا لسر من الأسرار أو نكتة من النكات.

من هنا سننطلق في تتبع هذا الانحراف، لنرى ما تبعه من تغيّر في الدلالة أو تنوع بها، وذلك من خلال تحليل الأركان وإسقاطها على النصوص القرآنية، الذي سميناه (تنوع الدلالة تبعاً لتنوع البناء في الجملة القسمية) بادئين بذكر الركن الأول وهو المقسم.

١ – المقسَم:

وهو الركن الأول من أركان الجملة القسمية، وغالباً ما يأتي مشتقاً من مادة "ق س م"، وقد يأتي مما يحمل نفس المعنى، كالحلف واليمين والعهد، كقولهم "يمين الله لأفعلن" وعهد الله لأفعلن " " لعمرك لأفعلن" " وأحلف بالله لأفعلن"، وقد جاءت هذه الألفاظ منتظمة في سلك الدلالة على معنى القسم في المظان اللغوية، فقد جاء أنّ القسم في اللغة " محركة العين" على وزن فعل: هو اليمين، وهو بمعنى الحلف، وجمعه أقسام... [٧٠].

واليمين: ربط النفس بالامتناع عن شيء أو الإقدام عليه، بمعنى معظم عند الحالف حقيقة أو اعتقاداً. وسمي الحلف يميناً، لأنّ العرب كان أحدهم يأخذ بيمين صاحبه عند التحالف [٧١]. والذي يعنينا في هذا البحث هو مادة "قسم" وذلك لأنها نص في اليمين، حيث يغلب استعماله فيها حتى لا يستعمل اليمين في غيرها إلا مع قرينة تدل على ذلك كذكر المقسم عليه، انظر مثلاً إلى قولهم: "عهد الله" فقد كثر استعماله في غير القسم قال تعالى: "وأوفوا بعهد الله"، وقولهم: عهد الله يجب الوفاء به "فلا يفهم من ذلك قسم، أما إذا قلت: "عهد الله لأفعلنه" فقد فهم منه القسم بطريقة ذكر المقسم عليه [٧٢].

وقد جاء القسم في القرآن الكريم من مادة "ق س م" في صيغه التالية: الماضي المثبت، أو المضارع المنفي والمثبت، والأمر، والنهي كما بينا سابقاً، وعند التدقيق يتبين لنا أيضاً: أنّ مادة "ق س م "تأتي في القرآن الكريم متصلة بالمقسم به متعدية إليه بحرف الجر الباء، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: "أهؤلاء الذين أقسموا بالله..." [٧٣].

"تقاسموا بالله لنبيتنه [٧٤]. "فلا أقسم بالشفق [٧٥] . "وأقسموا بالله جهد أيمانهم ..." [٧٦].

وقد أشار السيوطي إلى هذا الاستنتاج في الإتقان بقوله: "أكثر الأقسام في القرآن المحذوفة الفعل لا تكون إلا بالواو، فإذا ذكرت الباء، أُتي بالفعل كقوله: وأقسموا بالله، يحلفون بالله، ولا تجد الباء مع حذف الفعل ..."(٧٧).

أما السر في هذا التلازم فيكمن- والله اعلم- في أن مادة الفعل "ق س م" وهي نص في القسم، لا يصار فيها إلى معنى آخر، كما أن القسم لا يكون إلا بالعظيم من الأمور، ولا عظيم قياساً إلى لفظ الجلالة فكان هو سبحانه المتعلق، ومع ذلك فإننا أحياناً نجد الفعل من هذه المادة "قسم" وقد انفك عنه ذكر المتعلق "الله"، ومن الآيات الواردة على هذا الشكل قوله تعالى: "أهؤلاء الذين أقسمتم لا ينالهم الله برحمة" (٧٨).

وقوله تعالى: "أو لم تكونوا أقسمتم من قبل ما لكم من زوال" (٧٩).

وعند البحث عن النكتة في هذه المخالفة الشكلية، يتضح لنا أن السر في حذف المتعلق "الله" يعود إلى أن كلتا الآيتين ورد القسم فيها على ألسنة الكفار والمنافقين، وهو قسم مجاف للصواب غير متحقق، فتنزيهاً للفظ الجلالة عن أن يقترن بقسم كذب، حذف المتعلق"بالله" ومن المعلوم أن سر ذكر فعل القسم مقترناً بالمتعلق "لفظ الجلالة"، هو إظهار وقوع القسم من المقسم على وجه التأكيد والعلم اليقيني لما يعتقد به، وأنه محقق الوقوع غير قابل للنقض في نفس المقسم، وذلك لاستدرار قبول المخاطب الحكم المتضمن في الجواب (جواب القسم). وتصور لنا الآيات التالية هذا المفهوم وهي: قوله تعالى:

١) "وأقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم" (٨٠).

٢) "وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها" (٨١).

٣) "وأقسموا بالله جهد أيمانهم لا يبعث الله من يموت" (٨٢).

٤) "وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءهم نذير ليكونن أهدى من إحدى الأمم (٨٣).

ويؤكد ما ذهبنا إليه من أن الاقتران بين فعل القسم والمقسم به "لفظ الجلالة"، يراد به الاعتقاد اليقيني للمقسم لاستخراج الشك والريبة من نفس المقسم له (المخاطب)، اقتران هذه الآيات بكلمة "جهد" التي تفيد أقصى ما يمكن أن يصل إليه الإنسان من الطاقة في الأمر المراد. والمراد هنا: بيان صدور القسم من المقسم على وجه التأكيد وزيادة التقرير والتثبيت، فقد عرف عن العرب أنها إذا أرادت أن تأتي بالأمر على وجه التأكيد استخدموا الحلف والقسم بالله سبحانه وتعالى، لا بالأصنام، ويتبين ذلك من خلال قوله تعالى: "قالوا تقاسموا بالله لنبيتنه وأهله..." (٨٤). فالمتقاسمون من أعداء الله وهم الرهط من قوم صالح عليه السلام المتآمرون على قتله عليه السلام وعقر الناقة، والأمر المتقاسم عليه (جواب القسم): فعل شائن كفري لا يرضاه الله، ومع ذلك،

فإنه لم يرضوا من بعضهم بعضاً لإثبات صدقهم والتزام ما يذهبون إليه إلا القسم، وأن يكون المقسم به الله سبحانه وتعالى لا الأصنام.

وقد يعود حذف المتعلق لأمور أخرى تظهر من خلال السياقات منها:

١- الاختصار: ويمكن أن نمثل له بقوله تعالى: " أهؤلاء الذين أقسمتم لا ينالهم الله برحمة" [٨٥]. فقد حذف المتعلق"بالله" للاختصار حيث ذكر لفظ الجلاله "الله" في قوله "لا ينالهم الله" والتقدير أقسمتم بالله لا ينالهم الله، إذ تكراراً لفظ الجلاله في النص يخرجه عن الدرجة العليا من البلاغة.

٢- سبق ذكره: كما في قوله تعالى "لا تقسموا طاعة معروفة إن الله خبير بما تعملون" [٨٦]. فقد سبق ذكر لفظ الجلالة بقوله تعالى "وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن" [٨٧]. كما يمكن اعتبار الغرض هنا: تجنب المجاورة أو تجنب أن يتسلط النهي عن المتعلق كما بينت في غير هذا الموضع [٨٨].

٣- الحذف لمنع المجاورة مع غير مرغوب فيه، كقوله تعالى: "ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة" [٨٩]. فإن الحذف هنا ،لئلا يتجاور لفظ الجلاله مع اسم المجرمين؛ وذلك للتفاوت العظيم بين منزلة الله سبحانه وتعالى، ومن ذكر، فلم يقل: يقسم المجرمون بالله، ولا يقسم بالله المجرمون.

٤- حذف المتعلق لكون القصد يتعلق بالقسم وحده لا بالمقسم به. وذلك كقوله تعالى "وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين" [٩٠]، ومنه أيضاً قوله تعالى: "أو لم تكونوا أقسمتم من قبل ما لكم من زوال"[٩١].

وهناك اعتبارات أخرى منها: أن حذف المتعلق في حالة ذكر فعل القسم، يقع عندما يكون جواب القسم من الأمور غير المرضية عند الله، فالقسم على أن المؤمنين الضعفاء لا ينالهم الله برحمته، أمر يكذبه الواقع المرتقب عند الله عز وجل [٩٢]، والقسم على أنه لا زوال من الدنيا، أيضاً يكذبه الواقع ... [٩٣]، والقسم من أجل صرم الجنة في الصباح أمر تكمن خلفه القطيعة ومنع الزكاة، وهو غير مرضي عند الله أيضاً [٩٤]، والقسم على أن البقاء في الدنيا لمدة ساعة، يكذبه الواقع ...[٩٥]، وقسم إبليس لآدم على أنه ناصح له ولزوجه حواء، كذب محض ... [٩٦]، من أجل ذلك حذف المتعلق من هذه الآيات جميعها.

- المسند إليه في القسم من مادة قسم:

في جميع الأمثلة التي ذكرت سابقاً، نجد أن المسند إليه فيها وقع ضميراً، لا اسماً ظاهراً مثل: لا أقسم، فيقسمان، ولا تقسموا، ... الخ، ولم نجد وقوع المسند إليه اسماً ظاهراً إلا في قوله تعالى: "ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة" [٩٧].

ولعل السر في ذلك يعود إلى اختصاص المجرمين فيه بزيادة تبكيت على ما قضوا من أيام وسنين وساعات في غير طاعة الله، ينهلون من لذات الدنيا المحرمة، ناسين مصيرهم وما ينتظرهم، فما قضوه لا يساوي عند الله مقدار ساعة من زمن.

ومن جهة أخرى فيه العظة والعبرة للمؤمنين من أن الدنيا-وإن طالت ساعاتها وامتدت سنواتها-فإنها لا محالة إلى نهاية، تمر كأنها ساعة من زمن. أما المسند إليه إذا كان ضميراً (غير مرغوب فيه)، فإننا نرى أنه في كل الآيات الواردة مرجعة إلى الكفار أو المنافقين أو إبليس كما في قوله تعالى: "أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم" [٩٨]، وقوله "واقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها " [٩٩]، إذ إن المسند إليه في هذه الآية يعود إلى كفار قريش-كما يرى الزمخشري -...[١٠٠]، وقوله تعالى: "وقاسمهما إني لكما من الناصحين" [١٠١].

وفي هاتين الحالتين- أعني كون المسند إليه اسماً ظاهراً غير مرغوب فيه أو ضميراً يعود إلى غير مرغوب فيه- نجد أن منهج القرآن وطريقته في القسم على النحو التالي:

١- حذف المتعلق (لفظ الجلالة) مع وجود فعل القسم إذا كان المسند إليه لفعل القسم اسماً ظاهراً غير مرغوب فيه، لئلا يتجاور لفظ غير مرغوب فيه مع اسم الجلالة، وكأن البناء اللفظي للجملة يشير إلى التباعد المعنوي بين الله سبحانه وتعالى ثم عباده من الكفار والمجرمين والمنافقين، ويمكن تسمية الحذف في هذا المقام: الحذف لمنع المجاورة.

٢- أو إسناد فعل القسم إلى ضمير يعود على المقسم، بمعنى: العدول عن ذكر الاسم الظاهر أو صفته، إلى التعبير عنه أو صفته بضمير عائد إليه، لنفس الغرض البلاغي السابق، وهو التباعد المعنوي من خلال التباعد اللفظي... [١٠٢].

- حذف فعل القسم من مادة "قسم":

إن كثرة استعمال القسم في القرآن الكريم، جعل منه ظاهرة واضحة للعيان، وهذه الكثرة تستدعي أحيانا حذفه والاستغناء عنه، ولما كان الحذف بالعربية لا يصار إليه إلا بدليل، فقد دلوا عليه كثيراً باللام الموطئة للقسم، من ذلك قوله تعالى: "لئن لم ينته المنافقون ... لنغرينكم بهم" [١٠٣]، وقوله تعالى "لئن أكله الذئب ونحن عصبة إنا إذا لخاسرون"[١٠٤]، وكذلك الحال في حذف فعل القسم من مادة "قسم" نجد أنه يشكل ظاهرة قرآنية شملت مجموعة من مقدمات السور، ولاسيما في الجزء الأخير منه وعلى سبيل المثال: سورة الفجر والتين والضحى والعاديات والبروج والطارق الخ ... [١٠٥]، على تقدير: أقسم بالفجر، وأقسم بالتين وهكذا....

وإذا علمنا أن النكتة في حذف المسند-عند علماء البلاغة-تعود إلى: إما تخيل العدول إلى أقوى الدليلين، أو اختبار تنبه السامع عند قيام القرينة، أو مقدار تنبهه، أو الاختصار أو الاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر...[١٠٦]، فإننا نجد أن معظم هذه الأسرار تنطبق على حذف المسند "أقسم"؛ فيمكن اعتبار الحذف عدولاً إلى أقوى الدليلين، والأقوى هنا: هو دليل شهادة العقل لا شهادة اللفظ؛ فإذا قال تعالى: "والفجر و ليال عشر"، يحكم العقل بأن المراد القسم بقرينة الواو، وهو إذ يحذف فعل القسم، ويقيم مقامه الدليل (الواو)، يثير مقدار تنبيه السامع أو يختبر تنبهه وبخاصة إذا تقدم في الكلام ما يوطد له. ومعنى الاختصار أيضاً واضح في حذف جزء من جملة القسم. أما الاحتراز عن العبث، فهو أيضاً ظاهر في أن هذه المواطن يعد ذكر المسند فيها بلا فائدة ؛ فذكره مدعاة للقول بالعبث مع إمكانية الاستغناء عنه وكتاب الله مرفع عن أن يكون فيه عبث، قال تعالى: "كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير" [١٠٧].

وإذا اعتبرنا أن الفعل لا يكون إلا بفاعل ، فالمحذوف ساعتئذ ، هو فعل القسم وفاعله، وهذا الفهم يدخله (المحذوف) في حيز حذف الجمل لا حذف المفرد، وهذا النوع – أعني حذف الجملة – لا تكاد تجده إلا في كتاب الله تبارك وتعالى كما يقول فضل حسن عباس: " ذلك أنّ الجملة ذات فائدة مستقلة، وحينما تحذف فإنّ ذلك سيحدث خللاً في المعنى ونقصاً في الغرض المقصود، فلا يستطيع أحد أن يرتب كلامه بحيث إذا حُذفت منه جمل مستقلة يؤدي الغرض المراد، لكن كلام رب العالمين المعجز يعطيك المعاني كاملة، وإنك مع ذلك تجد حلاوة الإيجاز في هذا الحذف ناشئة عن روعة الإعجاز وذلك كثير في كتاب الله تعالى" [١٠٨].

والخلاصة: إن في حذف المسند من (مادة قسم) سواء اعتبرناه حذف جملة أو مفرد، يحتمل قيماً بلاغية متزاحمة، كاستبعاد التكرار للمعنى الواحد، أو الإيجاز أو الاختصار، أو الحذف لكونه واضحاً معلوم الدلالة؛ فالتكرار لغير ما غرض بلاغي يعد استخفافاً في شهادة العقل، وازدحاماً في عدد كلمات النص دون جدوى.

وما من شك أنّ موضوع الحذف من الموضوعات التي تناولها علماء البلاغة بشيء من التفصيل، لما تنطوي عليه من دفائن وركائز بلاغية، وقد أشار إلى دقة هذا الباب الإمام عبد القاهر فقد قال: "هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن ..." [١٠٩].

وحتى يتبين لنا قيم هذه المعاني في ضوء الآيات القرآنية، انظر مثلاً إلى قوله تعالى في سورة الفجر: "والفجر، وليال عشر، والشفع والوتر، والليل إذا يسر، هل في ذلك قسم لذي حجر" [١١٠]، قد وردت محذوفة الفعل (أقسم)، وبين أن تقول-في غير القرآن-: أقسم بالفجر، وأقسم بليال عشر، وأقسم بالشفع، و أقسم

بالوتر، وأقسم بالليل إذا يسر ! فما من شك أن ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة بذكر فعل القسم أزيد للإفادة، وأنت أتم ما تكون بياناً إذا لم تبن.

وأخيراً قد يكون الحذف لاعتبارات نفسية يراد إثارتها عند الملتقى كالهجوم بالسامع على المطلوب دفعة واحدة، أو اعتبارات بيانية منها: أنّ المحذوف تدل عليه القرائن، فإذا ذكر كان ثقلاً في موضعه؛ لأنه تعريف لما عرف وبيان لما بين[١١١].

الخاتمة:

على الرغم من مقولة البلاغيين القدماء، أنّ أساليب الطلبي قليلة النكات مما أدى إلى تعطيل درسها وترك الاهتمام بها، فإننا لم نعدم وجود هذه الأسرار والنكات مما يتيح المجال إلى إعادة دراسة هذه الأساليب، وجعلها تحت نظر واهتمام الدارسين في حقل البلاغة والنقد، كما أنّ من الغبي عن القول: أن دراسة الجملة القسمية تصب في قنوات إعجاز القرآن البياني.

إن هذه الدراسة، – بلا شك- تثبت أنّ الأغراض البلاغية المرجوة من استخدامات الجملة القسمية تتعدى التوكيد إلى أمور أخرى تظهر من خلال تحليل السياقات المختلفة.

وتظهر هذه الدراسة، أنّه كلما اختلفت البنية الشكلية للجملة القسمية من حذف أو إبدال، أو تقديم، أو أي نوع من التغير، يتبعه تغير في الدلالة البيانية، ويعد عندئذ مقصداً من مقاصد مفاهيم المتكلم، التي بها يطابق مقتضيات الأحوال،وهذا يعني: أنّ دراسة الجملة القسمية لا يتوقف عند المعنى العام للقسم، بل يتعدى إلى إبراز خصائص مختلفة من خلال تحليل أركانها وجزئياتها.

الهوامش

١- ابن القيم: التبيان في أقسام القرآن، تحقيق: عصام فارس الحرستاني، خرج أحاديثه: محمد إبراهيم، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

٢- عبدالحميد الفراهي: إمعان في أقسام القرآن، القاهرة المطبعة السلفية ١٩٨٠م.

٣- الخطيب القزويني: الإيضاح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق:لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر، القاهرة :مطبعة السنة المحمدية، ص١٥٤.

٤- سورة المعارج، آية: ٤٠.

٥- سورة النحل، آية: ٣٨.

٦- انظر السور التالية: النور، ٥٣، فاطر، ٤٢، الواقعة ، ٧٥، الحاقة، ٣٥، المعارج، ٤٠، القيامة، ١٥، الانشقاق، ص١٦، المائدة، ١٠، النحل، ٤٩.

٧- بلغ عدد المواضع التي اكتملت فيها الجملة القسميّة بأركانها: المقسم والمقسم به والمقسم عليه، أربعة عشر موضعاً.

٨- سورة المائدة، آية: ٥٣.

٩- سورة الأنعام، آية: ١٠٩.

١٠- سورة النحل، آية: ٣٨.

١١-سورة النور، آية : ٥٣.

١٢- سورة فاطر، آية : ٤٢.

١٣- سورة المائدة، آية : ٥٣.

١٤-محمد علي الصابوني: صفوة التفاسير ببيروت: دار القرآن، ١٤٠٢هـ،١٩٨١م، ج١، ص٣٥٠.

١٥- الخازن: لباب التأويل في معاني التنزيل، دار الفكر ج٢، ص٤٣ـ٤٤.

١٦-سورة النحل، آية : ٣٨.

١٧-ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧هـ، ١٩٨١م.

١٨-سورة النور، آية: ٥٣.

١٩-سورة التوبة، آية: ٩٦.

٢٠- سورة المجادلة، آية: ١٦.

٢١- سورة الحشر، آية: ١١، وانظر: الصابوني: مختصر تفسير ابن كثير، بيروت: دار القرآن ١٤٠٢هـ، ١٩٨٠م، ج٢، ص٦١٤.

٢٢-سورة فاطر، آية: ٤١.

٢٣- الفخر الرازي: التفسير الكبير، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ج٢٦، ص٣٣.

٢٤- محمد بن علي الشوكاني: فتح القدير، بيروت: دار المعرفة، ج٤، ص٣٥٥- ٣٥٦.

٢٥-سورة المائدة، آية: ١٠٦.

٢٦-سورة المائدة، آية : ١٠٧.

٢٧- سورة المائدة، آية: ١٠٨.

٢٨- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، دار الفكر: ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣م، ج٤، ص٣٧ - ٣٨.

٢٩- سورة الواقعة، آية: ٧٥.

٣٠-سورة الحاقة، آية: ٣٨.

٣١-سورة المعارج، آية: ٤٠.

٣٢-سورة القيامة، آية: ١، ٢.

٣٣-سورة التكوير، آية: ١٥.

٣٤-سورة الانشقاق، آية: ١٦.

٣٥- سورة البلد، آية: ١.

٣٦-النسفي: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ج٤، ص٣١٣، وانظر: الأندلسي: البحر المحيط، ج٨، ص٢١٣.

٣٧- د. عائشة بنت الشاطئ: الإعجاز البياني للقرآن، مصر: دار المعارف، ص١٨٤- ١٨٥.

٣٨-سورة النور، آية: ٥٣.

٣٩-جار الله الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، بيروت: دار المعرفة، ج٢، ص٧٢.

٤٠- الصابوني: صفوة التفاسير، ج٢، ص٣٤٧.

٤١-محمد الخضر حسين: بلاغة القرآن، جمع و تحقيق: على الرضا التونسي، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م، ص٤٥.

٤٢-محمد الأمين الشنقيطي: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، والتتمة للشيخ عطية سالم، مصر: مطبعة المدني، ج٨، ص٦٣٦. وانظر: دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب، ملحق الجزء التاسع من أضواء

البيان. ص٣٠٥ــ٣٢٠، انظر: محمد بن جرير الطبري: جامع البيان، مصطفى الحلبي وأولاده ١٩٦٨، ج٢٩، ص١١٢.

٤٣-السيد أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة، بيروت: دار الفكر ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م، ص ٧٧ – ٧٨، و انظر: د. عبد العزيز عتيق: في البلاغة العربية (علم المعاني)، بيروت: دار النهضة العربية، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م ص٨١، انظر محمد بن علي الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني، عيسى البابي الحلبي، دار إحياء الكتاب العربي، ج١، ص٤٥-٤٦.

٤٤-سورة المدثر، آية: ١، ٢.

٤٥-سورة البقرة، آية: ٤٣.

٤٦-سورة الطلاق، آية: ٧.

٤٧- سورة البقرة، آية : ٨٣.

٤٨-ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الفكر: ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م، ج١، ص٢٩، انظر: عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، العراق: وزارة الثقافة و الإعلام ١٩٨٢م، ج١، ص٥٧٣.

٤٩-سورة محمد، آية: ٤.

٥٠-سورة آل عمران، آية: ٩٧.

٥١-جمال الدين ابن الجوزي: زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن، خرج أحاديثه: سعد بن زغلول، بيروت: دار الفكر ١٩٨٧م ج١ ص٤٢٧، و انظر: الصابوني: روائع البيان في تفسير آيات الأحكام من القرآن، دمشق: مكتب الغزالي ١٩٧٧م، ج١، ص٤٠٧.

٥٢-سورة آل عمران، آية: ٩٧.

٥٣-أبو السعود العمادي: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ج١، ص٢٥٥، انظر: الصابوني روائع البيان في تفسير آيات الأحكام ج١، ص٤١٠.

٥٤-فضل حسن عباس: البلاغة فنونها و أفنانها (علم المعاني)، إربد: دار الفرقان: ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م ص ٢٠٣.

٥٥-انظر على سبيل المثال لا الحصر، قوله تعالى: "وقضى ربك ألاّ تعبدوا إلاّ إياه" آية: ٢٢ من سورة الإسراء، وقوله تعالى: "وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب لتفسدن في الأرض مرتين" آية: ٤ من نفس السورة.

٥٦-سورة النمل آية: ٤٩.

٥٧-د. أحمد مطلوب: أساليب بلاغية (الفصاحة - البلاغة - المعاني)، الكويت: وكالة المطبوعات ١٩٨٠م، ص١١٠.

٥٨-أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، ص٣٥.

٥٩-الأشموني: منهاج السالك إلى ألفية ابن مالك، عيسى البابي الحلبي، دار إحياء الكتب العربية، ج٣، ص٦٧.

٦٠- العيني: شرح الشواهد بهامش شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٣ ص٦٧.

٦١-الخازن: لباب التأويل في معاني التنزيل ج٣، ص٣٨٩.

انظر: الرازي: التفسير الكبير، ج٢٤، ص٢٠٣.

انظر: النسفي: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، على هامش تفسير الخازن، ج٣، ص٣٨٩.

انظر: الشوكاني: فتح القدير، ج٤، ص١٤٣.

انظر: ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج٣، ص٣٨٠.

٦٢-الرازي: التفسير الكبير، ج٢٤، ص٢٠٣. و انظر: النسفي: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، على هامش تفسير الخازن، ج٣، ص٣٨٩. وانظر: الشوكاني: فتح القدير، ج٤، ص١٤٣. و انظر: ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج٣ ص٣٨٠.

٦٣-الشوكاني: فتح القدير، ج٤، ص١٤٣.

٦٤-أحمد مطلوب: أساليب بلاغية، ص١١٦.

٦٥-المرجع السابق، ص١١٧.

٦٦-سورة الحجرات، آية: ١٢.

٦٧-سورة النور، آية: ٦٧.

٦٨-سورة التوبة، آية: ٦٦.

٦٩-رولان بارت: الدرجة الصفر للكتابة، ترجمة محمد برادة، بيروت: دار الطليعة، ص٨٦.

٧٠-الفيروز أبادي: القاموس المحيط: تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٩٨٧م، مادة: قسم.

٧١-محمد الخضر حسين:بلاغة القرآن، ص٤٥، و انظر: مناع القطان: مباحث في علوم القرآن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، ص٢٩٠.

٧٢-محمد محي الدين عبد الحميد: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل على هامش الشـــرح، القـــاهرة: دار التراث، ١٩٨٠م، ج١، ص٢٥٢.

٧٣-سورةالمائدة، آية: ٥٣.

٧٤-سورة النمل، آية: ٤٩.

٧٥-سورة الإنشقاق، آية: ١٦.

٧٦-سورة فاطر، آية: ٤٢.

٧٧-جلال الدين السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، بيروت: المكتبة الثقافية، ج٢، ص١٣٤.

٧٨-سورة الأعراف، آية: ٤٩.

٧٩-سورة إبراهيم، آية: ٤٤، وانظر الآيات التالية: سورة القلم ١٧، النور٥٣، الروم٥٥، الأعراف٢١.

٨٠-سورة المائدة، آية: ٥٣.

٨١-سورة الأنعام، آية: ١٠٩.

٨٢-سورة النحل، آية: ٣٨.

٨٣- سورة فاطر، آية: ٤٢.

٨٤- سورة النمل، آية: ٤٩.

٨٥-سورة الأعراف، آية: ٤٩.

٨٦-سورة النور، آية: ٥٣.

٨٧-سورة النور، آية: ٥٣.

٨٨-انظرص١٧وص١٩ من هذا البحث.

٨٩-سورة الروم، آية: ٥٥.

٩٠-سورة الأعراف، آية: ٢١، والمقسم هنا: إبليس.

٩١-سورة إبراهيم، آية:٤٤، والمقسم هنا: الكفار.

٩٢-والآية قوله تعالى: "أهؤلاء الذين أقسمتم لأيناهم الله برحمته" سورة الأعراف، آية: ٤٩.

٩٣-والآية قوله تعالى: "أقسموا بالله جهد أيمانهم لا يبعث الله من يموت" سورة فاطر، آية: ٤٢.

٩٤-والآية قوله تعالى: "إنا بلوناهم كما بلونا أصحاب الجنة إذ أقسموا ليصرمنها مصبحين ولا يســـتثنون" سورة القلم، آية: ١٧.

٩٥-والآية قوله تعالى: "ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة" سورة الروم، آية: ٥٥.

٩٦-والآية قوله تعالى: "وقاسمها إني لكما لمن الناصحين" سورة الأعراف، آية: ٢١.

٩٧-سورة الروم، آية: ٥٥.

٩٨-سورة المائدة، آية: ٥٣، والمسند إليه هنا يعود إلى المنافقين، انظر: الصابوني: صفوة التفاسير، ج١، ص٣٤٩.

٩٩- سورة الأنعام، آية: ١٠٩.

١٠٠-الزمخشري: الكشاف، ج٢ ص٤٣.

١٠١-سورة الأعراف، آية: ٢١، والمسند إليه هنا هو إبليس.

١٠٢- أي: عدم ذكر المسند إليه (المقسم) باسمه أو وصفه.

١٠٣-سورة الأحزاب، آية: ٦٠.

١٠٤-سورة يوسف، آية:١٤.

١٠٥-انظر أيضاً السور التالية: النازعات، المرسلات، القيامة، القلم، النجم، الطور، الذاريات، ق، حم، الصافات.

١٠٦- الخطيب القزويني: الإيضاح ج١ ص٨٠،٨١.

١٠٧-سورة هود، آية: ١.

١٠٨-فضل حسن عباس: البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني) ص٤٦٧.

١٠٩- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تعليق وشرح محمد عبد المنعم خفاجي: القاهرة: مطبعة القاهرة ١٣٩١هـ، ١٩٧٦ص١٧٨.

١١٠-سورة الفجر، الآيات: ١-٥.

١١١-محمد عرفة: علوم البلاغة في الميزان، مجلة الأزهر، العدد: ربيع الأول: ١٣٧٢هـ.

المصادر والمراجع

١- ابن الجوزي، الإمام أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن ابن علي بن محمد. زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: محمد عبد الرحمن عبدالله، خرج أحاديثه: سعيد بن زغلول، ط١، بيروت: دار الفكر، ١٩٨٧م.

٢- ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري الهاشمي ت ٧٦٩ . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط ٢٠، القاهرة: مكتبة دار التراث.

٣- ابن القيم، شمس الدين محمد بن أبي بكر. التبيان في أقسام القرآن، تحقيق عصام فارس وزميله ، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٩٤م.

٤- ابن كثير، الإمام الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، ط٢، بيروت: دار المعرفة، ١٩٨٧م.

٥- ابن هشام، الإمام أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري ت٧٦١. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط٦، دار الفكر ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤.

٦- الأشموني، نور الدين أبو حسن علي بن محمد. منهاج السالك إلى ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي.

٧- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي. البحر المحيط، ط٢، عمان: دار الفكر ١٩٨٣م.

٨- بارت رولان: الدرجة الصفر للكتابة، ترجمة محمد برادة، بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر.

٩- بنت الشاطئ، د.عائشة عبد الرحمن. الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق، دراسة قرآنية لغوية بيانية، ط٢، مصر: دار المعارف.

١٠-الجرجاني، الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن أبو بكر، ت ٤٧١هـ.

أ- دلائل الإعجاز، تعليق وشرح: محمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة: مكتبة القاهرة، ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م.

ب – المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، العراق: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٢م.

١١-حسين، محمد الخضر . بلاغة القرآن، جمع وتحقيق علي الرضا التونسي،١٣٩١، ١٩٧١م.

١٢- الحملاوي، الشيخ أحمد الحملاوي . شذى العرف في فن ا لصرف، بدون.

١٣- الخازن، الإمام علاء الدين علي بن محمد، لباب التأويل في معاني التنزيل، دار الفكر.

١٤- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر . حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، بيروت: دار إحياء التراث.

١٥- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر. حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، بيروت: دار المعرفة.

١٦- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، بيروت: المكتبة الثقافية ١٩٧٣م.

١٧- الشنقيطي، الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار.

أ - أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن، القاهرة: مطبعة المدني.

ب - دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب، القاهرة مطبعة المدني.

١٨- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. فتح القدير، بيروت: دار المعرفة.

١٩- الصابوني، محمد علي.

أ - مختصر تفسير ابن كثير، ط٧، بيروت: دار القرآن ١٩٨١م.

ب -صفوة التفاسير، بيروت: دار القرآن ١٩٨١م.

ج- روائع البيان في تفسير آيات الأحكام من القرآن، ط٣، دمشق: مكتبة الغزالي ١٩٧٧م.

٢٠-الصبان، محمد بن علي. حاشية الصبان على شرح الأشموني، مصر: دار إحياء الكتب العربية.

٢١- الطبري، الإمام أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ط٣، مصطفى الحلبي وأولاده ١٩٦٨م.

٢٢- عباس، فضل حسن. البلاغة فنونها وأفنانها، ط٤، إربد: دار الفرقان، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٧م.

٢٣- عبد الحميد، محمد محي الدين. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (حاشية على شرح ابن عقيل)، القاهرة: دار التراث: ١٩٨٠م.

٢٤-عتيق، د. عبد العزيز. في لبلاغة العربية (علم المعاني)، بيروت: دار النهضة العربية، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢٥- العمادي، الإمام أبو السعود محمد بن محمد. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٢٦-الفراهي، المعلم عبد الحميد. إمعان في أقسام القرآن، دار المصنفين، القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٨٠م.

٢٧- الفيروز أبادي، مجد الدين بن محمد بن يعقوب . القاموس المحيط، تحقيق مكتب التراث (مؤسسة الرسالة) ط٣، بيروت: ١٩٨٧م.

٢٨- القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن. الإيضاح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر، القاهرة: مطبعة السنة المحمدية.

٢٩-القطان، مناع. مباحث في علوم القرآن، ط٧، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠، ١٩٨٠م.

٣٠-مطلوب، أحمد. أساليب بلاغية، الكويت: وكالة المطبوعات ١٩٨٠.

٣١- النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمد. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، بيروت: دار الكتاب العربي ١٩٨٢م. الهاشمي، السيد أحمد الهاشمي. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ط١٣، بيروت: دار الفكر ١٣٩٨، ١٩٧٨م.

المجلات

١- محمد عرفة، علوم البلاغة في الميزان،مجلة الأزهر، العدد: ربيع الأول، ١٣٧٢.